دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسات : التعاون العربي الأفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة
المصدر:	المجلة العربية للعلوم السياسية
الناشر:	الجمعية العربية للعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	شعراوي، حلمي
المجلد/العدد:	ع 15
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	يوليو
الصفحات:	71 - 94
رقم MD:	460799
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مكافحة الإرهاب ، أفريقيا ، العالم العربي ، حركات التحرر الوطني ، الجوانب السياسية ، العولمة ، التعاون الدولي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/460799

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

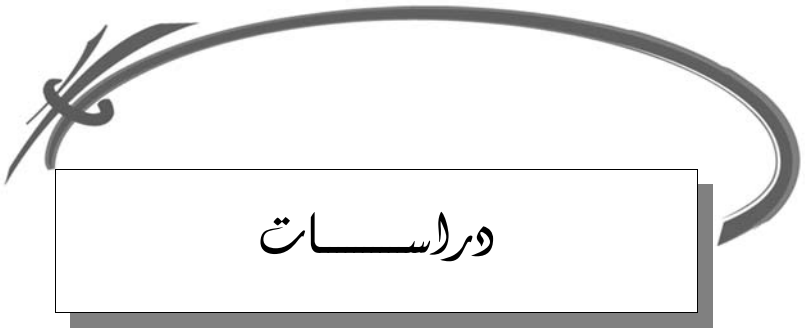

دراســـــات

التعاون العربي الأفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة(*)

حلمي شعراوي

مدير مركز البحوث العربية والأفريقية ـ القاهرة.

مقدمـــة

يبدو التعاون العربي الأفريقي في شكله الجماعي المؤسسي الحاليّ ــ وهو متوقف في الواقع ــ ظاهرة حديثة في الحياة السياسية الأفريقية والعربية، ولذا فإنه لا بُدَّ أن يقرن بالحديث عن التطور التاريخيّ الطويل للعلاقات بين الجماعة العربية والشعوب الأفريقية. ولسنا هنا في صدد تحليل هذا النسيج التاريخيّ المحمل بعوامل الالتقاء والخلاف الممتدة في التكوين الثقافي والاجتماعي للمجموعتين. وقد شغل الدارسون كثيراً ولفترة طويلة أيضاً بالتركيز على هذه العوامل بسبب الأهمية العالمية للعلاقات الثنائية والإقليمية في ما بعد موجة الاستقلال السياسي أو تكوين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. أما وقد اكتسحت آليات العولمة ساحات العالم الثالث بعد الاستقطاب الأحادي للنظام الدولي، فإن الحديث بات حتمياً عن مكانة المجموعات المختلفة في العالم الثالث أو تجمعات بلدان الجنوب، تحت مظلة مناهج وآليات العولمة.

لذلك ستحاول هذه الورقة تحليل إرهاصات المجموعتين العربية والأفريقية للالتقاء منتصف القرن العشرين، والمعوقات التي قامت في مرحلة التقائهما القريب، وإمكانياتهما للبقاء والتطور في ظروف العولمة، سواء عبر عملية مأسسة جديدة لأجهزة التعاون وتجاوز المشكلات الثنائية والإقليمية أو بالاندماج الجاد وبروح استقلالية في تكتلات بلدان الجنوب الصاعدة. وتتضمن محاولتنا معالجة الآتي:

أولاً: بناء الاستقلال الوطني ودور الإرادة السياسية

دعونا نقول إن موجة الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، وطبيعة هذا الاستقلال نفسه قد بلورت طبيعة الشكل الجماعي المنفصل الذي قام في المنطقتين، ثمّ روح التحرر الوطني التي جمعت بينهما. ولنبدأ بكشف طبيعة الحركتين:

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي لمركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٠-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

إن حركة الجامعة الأفريقية (Pan Africanism) ولدت في الدياسبورا، ولم يكن «الآخر» بالنسبة إليها هو الاستعمار مباشرة، وإنما «القاهر» و«المستغل» ولذا سهل بروز تيارات متنوعة داخلها ليست لها صلة بالتحرر من الكولونيالية مباشرة، لا عند غاري (Garvey) ولا بلايدن (Blyden) ولا عند زعماء الزنوجة (Negritude) والفرنكفونية. لم يحدث ذلك إلا عندما تطور الموقف في موجة التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن ديبوا (Du Bois) أو جيمس (R. James) كانا الأوضح من قبل ضدّ الإمبريالية، فإنّهما لم يكونا الأعلى صوتاً ــ حتّى الآن للأسف بين جماعة الأفريقانية السوداء. وقد يكون ذلك أضعف مركزها بين شعوب القارة وأخَّر أفريقيتها بشكل ملحوظ. وللصراحة نقول إن هذا العنصر في وقف الحركة الأفريقية المناهضة للاستعمار والإمبريالية في مراحل نشأتها أضعف من صلتها وشعبيتها على المستوى العربي أيضاً؛ وهو المشحون مبكراً بالعداء للاستعمار.

على الجانب الآخر كانت حركة الجامعة العربية تتشكل عملياً أوائل القرن العشرين مثل الحركة الأفريقية، وكان لها ظروف النشأة نفسها على يدّ جماعات مسيحية مسيسة معادية «للاستعمار العثماني» واستبداده. ومثلما كانت الحركة الأفريقية أساساً في «الدياسبورا» فقد كانت بدايات الحركة العربية مشرقية من ناحية، لبنان وسوريا والعراق، ومحدودة القاعدة لكونها مسيحية في عالم إسلامي من ناحية أخرى، وافتقدت ثقل القاهرة ومثقفيها في البداية من ناحية ثالثة، كما افتقدت المغرب الثائر إسلامياً ضدّ الفرنسيين الذين ركزوا اضطهادهم على المسلمين وبخاصة في الجزائر. لذلك لم تكن حركة الجامعة العربية بدورها ذات شعبية كبيرة إلا عقب الحرب الثانية. ويشير تحليل معمق لهذه الأبعاد إلى أن «التحرر الوطني» يظل المركز الحاكم في انبعاث، وتدهور الحركتين، بل وعلاقاتهما معاً في الوقت نفسه.

وللاختصار نقول إن الزخم السياسي للحركتين هو الذي دفع بأدوار زعاماتهما الكاريزمية في فترة ما بعد الاستقلال، لتصبح الكونغو قلب مسألة التحرر العربي الأفريقي ــ قبل تحرير عدن مثلاً وأثناء تحرير الجزائر ــ كما ظلت قضية الاستعمار الاستيطاني «الأبارتهيد» في القلب عند المجموعتين وقامت «مجموعة الدار البيضاء» ١٩٦١ جامعة لثلاث دول من شمال القارة «العربي» وثلاث أخرى من «جنوب الصحراء» دون أي معنى لهذه التقسيمات التي نضعها بالطبع بين قوسين كبيرين؛ لأنه في هذه المجموعة تأسست وحدات البريد والجمرك مثلما تأسست اللجان الوزارية وقامت بعدها بسرعة ملفتة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ وفي مقدمتها العمل الباهر لـ «لجنة تنسيق تحرير المستعمرات» من دار السلام، مع أدوار بارزة لمصر والجزائر. لم يكن خطاب «مطامح العروبة» أو الحديث عن تجارة الرقيق يصدر إلا عن «قوى رجعية» مكشوفة كما كنا نسميها ببساطة، وليس صدفة أنها كانت دائماً تأتي من قيادات «الزنوجية» ومن عواصم مثل أبيدجان وداكار ونيروبي، وهي عواصم الوفاق (Entente) والحوار (Dialogue) المعروفة بموقفها في ذلك الوقت مع القوى الاستعمارية، وكان ذلك طبيعياً ومتوقعاً، لأن مراجعة، أو إعادة قراءة التاريخ، هي

دائماً عملية أيديولوجية بقدر ما هي فكرية أو ثقافية، ولكني أشير إلى أن نغمة التحرر الوطني المشترك كانت أعلى بكثير وأكثر مصداقية من الدعاوى «العرقية» أو التاريخية الخاصة بعلاقة «العرب وأفريقيا». وأكرر أن ذلك يتضمن خطأ منهجياً في قراءات التاريخ الاجتماعي جديراً دائماً بالنظر.

من التحرر إلى التضامن، ثمّ إلى التعاون: هذه هي عناوين ما بعد الستينيات حتى أوائل التسعينيات، حيث تكاد عجلة التفاعل تصاب بالشلل، فمع أواخر الستينيات كانت رموز التحرر الوطني قد ضربت جميعاً ــ تقريباً ــ نتيجة الانقلابات تارة والعدوان الإمبريالي الصهيوني على مصر تارة أخرى، وبدأ «الصوت السياسي» القائد في بداية السبعينيات يتعرض للقهر على الرغم من ارتفاع حرارة الكفاح المسلح في أفريقيا وفلسطين تأكيداً لاستمرار «الجدل الفاعل» في حياة شعوبنا. وكانت «حرب ١٩٧٣» في إطار الصراع العربي ــ الصهيوني محاولة لاسترداد الأنفاس، كما كانت متعددة الأوجه، أظهرت التضامن العربي والأفريقي مع مصر وسوريا وفلسطين من ناحية، وعقدت مشكلة زيادة أسعار البترول خطط الشعوب المحررة في التنمية من ناحية أخرى. وفي الوقت نفسه كانت الآلة الإمبريالية آخذة في التصعيد ضدّ إمكانيات التحرر السياسي والاقتصادي بما بدأت تفرضه من سياسات وبرامج اقتصادية جديدة باسم الإصلاح الاقتصادي، والخصخصة وسحب دور الدولة وفرض التكيف الهيكلي مع النظام الرأسمالي العالمي وشل محاولات تجمعات العالم الثالث (أنكتاد ــ عدم الانحياز) ومحاولات طرح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

دعونا نسجل أنه في شمال القارة بدأت الجزائر ــ ثمّ ليبيا ــ تحتل دور مصر السابق تدريجياً، فتطورت اجتماعات دول مجموعة الـ ٧٧ التي بدأها عبد الناصر إلى مؤتمرات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحركة «أنكتاد» عموماً. ومن قلب القارة نشطت حركة الكفاح المسلح في غينيا وأنغولا وموزمبيق ومناهضة نظام الأبارتهيد، ونَّشط ذلك علاقة الدول الاشتراكية بحركة التحرر الأفريقية أو قل أبقت على زخمها على الرغم من انحسار موجة التحرر الأساسية. وقد شهدت الفترة تألقاً عربياً وأفريقيا مشتركاً منذ اعتراف الأمم المتحدة «بالحق في الكفاح ضدّ الاستعمار بِكُلّ الوسائل»، إشارة إلى الكفاح المسلح. كما كان قطع مجمل الدول للعلاقات السياسية الجماعية مع إسرائيل شاهداً آخر على استمرار الزخم التحرري في العلاقات بين شعوب ما زال «التحرر» شاغلها الأساسي. وفي إطار عملية التضامن التحرري هذه دخلت ليبيا ساحة مساعدة حركات التحرر الأفريقية بدورها لتواصل تعويض الدور المصري الناصري، وكان النظام السوداني قد وقع اتفاق المصالحة التاريخية في أديس أبابا ١٩٧٢ مع الجنوبيين كما كانت المغرب قد اعترفت بموريتانيا ما أتاح في مجمله أن تضطرد أشكال التضامن لا من جانب أفريقيا غير العربية مع القضايا العربية فقط، ولكن باستجابة عربية جماعية للمشكلات الأفريقية الناتجة من ارتفاع أسعار البترول. وكان قرار وزراء المالية العرب في الجزائر بتنظيم تعويض البلدان الأفريقية عن أية خسائر تلحق بهم نتيجة رفع الأسعار نموذجاً لهذا الموقف، كما عقدت القمة العربية في

الجزائر أيضاً بعد ذلك لتؤكد الموقف نفسه وتقرر إنشاء المصرف العربي و«الصندوق الخاص» عربياً لهذا الغرض.

لا نستطيع أن نتجاهل أن خفوت موجة «التحرر المشترك» لصالح خطاب «التضامن» في أزمة ذات طابع اقتصادي، بل ومالي، جعل الخطاب يبدو وكأنه فقط من جانب أصحاب المال نحو الفقراء. وقد أسمى الكثيرون ذلك «خطاب الثروة» بعد خطاب الثورة، ولم تعد القضية هي **المشاركة** بقدر ما أصبحت **المقايضة**، وبعد أن كانت هماً أصبحت في باب أداء الواجب. وقد فتح ذلك الباب واسعاً لتسلل حلول «الوفاق» مع النظم العنصرية سواء في ما وقّع بعد ذلك من اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٩ أو اتفاقية «كوماتي» بين موزمبيق وجنوب أفريقيا عام ١٩٨٤ ليصيب ذلك كلّ عملية التضامن نفسها بمقتل.

وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف عجلة العلاقات بين المجموعتين مع تطور سياسات النظام العالمي في الاحتواء وتصفية الكتل الاستقلالية التي انتهت بتصفية المعسكر الاشتراكي نفسه بوصفه نقيضاً رئيسياً لمعسكر الرأسمالية والإمبريالية. وليس هنا مجال لعرض الشكل المؤسسي للتعاون العربي الأفريقي كدليل على قدرة المجموعتين على استمرار التفاعل حتّى في هذه الظروف الصعبة، ما يعني أنها قدرة بنيوية بقدر ما هي وظيفية لو استمر الوعي بذلك، وما لم تتوصل آليات العولمة إلى تصفية هذه الروح عموماً على مختلف الجبهات وليس بين العرب والأفارقة وحدهم. وفي القلب من آلياته الجديدة بدءاً من الاستثمار المباشر لِكُلّ الرأسمال البترولي العربي في البنوك الأوروبية والأمريكية، والتطبيق على نطاق واسع لسياسات صندوق النقد الدولي ووصفاته لعزل دور الدولة وإقصاء أقسام واسعة من الجماهير عن العملية الاقتصادية أو الإنتاجية العالمية في أفريقيا والوطن العربي، وقد وضع ذلك حاجزاً كبيراً على مدى قرنين تاليين بين الرغبة والقدرة في مجال التعاون العربي الأفريقي.

ثانياً: نهوض وتعثر التعاون العربي الأفريقي

عندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأفريقي في القاهرة في آذار/مارس ١٩٧٧، بحضور ٦٢ دولة عربية وأفريقية كان ذلك نتاجاً لفورة الإحساس العالي بالحضور السياسي والاقتصادي على الجانبين، إحساس على الجانب العربي نتيجة انتصار «تاريخيّ» في الصراع الرئيسي لصالحهم هو الصراع العربي الإسرائيلي ــ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ــ وقدر من التفوق الاقتصادي توفره ثروة، أو فورة الثروة البترولية الجديدة بعد تلك الحرب، وتأكد هذا الإحساس بالارتياح ــ على مستوى الإقليم العربي ــ من تجاوب المنطقة الأفريقية مع هذا الإحساس إزاء موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبدء حضور تمثيل منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعات القمة العربية (الجزائر) بل والتحام العمل العربي بالعمل الإسلامي؛ ليصبح هذا التلاحم بدوائره السياسية والاقتصادية أوسع تجمع من الأطراف الأفريقية والعربية من دون معوقات

تذكر. وإن كان العامل الاقتصادي، ودبلوماسية المقايضة دائماً في أفق هذه العلاقات، إلا أن الدبلوماسية العربية أو الأفريقية إلى جانب الانبهار الإعلامي بالظاهرة وتطوراتها، أدت الدور الأكبر في جعل الحاجة ملحة إلى مأسسة هذه العلاقة وتحويلها إلى اتفاقيات وإجراءات ملموسة. وكان هذا نتيجة ما يطلق عليه توافر الإرادة السياسية وراء الظاهرة ومؤسساتها في تلك الفترة.

وقد توافرت على الجانب الأفريقي أيضاً ظروف نضج واضحة لقاعدة العمل السياسي المشترك مع الجانب العربي، في سنوات السبعينيات قبل قمة ١٩٧٧، وهي استقلال غينيا بيساو وأنغولا وموزمبيق، وتقدّم الكفاح المسلح والسياسي في ناميبيا، وتزايد الحصار حول نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا بفضل عون أفريقي عربي مشترك لحركات تحرير هذه الأقاليم، وتساوق ذلك مع بروز مماثل لوضع منظمة التحرير الفلسطينية في مقدمة القضايا العربية بدعم أفريقي ملموس مثّله صدور قرار تشبيه الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٥.

من هنا جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة مشترك بين الرؤساء العرب والأفارقة ممثلة لإرادة سياسية حقيقية إلى حدّ كبير نتيجة التمهيد العملي والفعال لفرص إنجاح هدفها في مؤسسة العمل العربي الأفريقي. وتتطلب العودة إلى طرح ضرورة عقد مثل هذا اللقاء توافر عناصر فعالة مثل تلك التي كانت في السبعينيات، أو درجة وعي ومدركات حقيقية للضرورة الملحة بصرف النظر عن توافر الظروف المادية لذلك، فالإرادة السياسية تخلق متطلبات تحققها دائماً، ومن قبل ألح كوامي نكروما على البحث عن «المملكة السياسية» أولاً وهو يفكر في سجنه بشأن مشروع الدولة الأفريقية نفسها.

وقد دفعت الثقة بالنفس وبالإمكانيات الذاتية اجتماع القمة العربية الأفريقية الأول لوضع أطر سياسية واقتصادية طموحة، وإن عبرت عن روح إيجابية وقتها إلا أن تعددها وتعقد متطلبات إنجاحها لم يساعد على تحقيق النجاح الذي توقعه المجتمعون. وقد نلحظ ذلك من قراءة بنية أجهزة التعاون التى تمّ التصديق عليها أو التوصية بإنشائها ممثلة في:

- دورية انعقاد القمة العربية الأفريقية كلّ ثلاث سنوات.
- انعقاد المجلس الوزاري العربي الأفريقي كلّ ١٨ شهراً.
- اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي من ٢٤ وزيراً، تنعقد كلّ ستة شهور.
- لجنة تنسيق التعاون العربي الأفريقي: من رؤساء الجانبين والأمينين العامين للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.
- التوصية بإقامة المحكمة العربية الأفريقية: لم تقم بعد.
- اتفاقية إقامة المعهد الثقافي العربي الأفريقي: بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٣.

● المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) أقامه الطرف العربي في الخرطوم.

● الصندوق العربي للمعونة الفنية لأفريقيا: أقامه الطرف العربي في القاهرة.

● المعرض التجاري العربي الأفريقي: تجري إقامته بشكل غير منتظم، ويمكن ملاحظة أن الأجهزة الرئيسيّة (القمة ــ المجلس الوزاري) لم تدع أبداً للاجتماع ثانية، بينما كان آخر اجتماع للجنة الدائمة عام ١٩٩٩، وقام المعهد الثقافي العربي الأفريقي في باماكو عام ٢٠٠٢ فقط.

والسؤال الآن أمام واضعي استراتيجية نهوض جديدة للتعاون العربي الأفريقي هو: هل تتوافر الإرادة السياسية الكافية في مطلع القرن الواحد والعشرين، لمثل هذا الذي حققه نصف قرن كامل من القرن العشرين؟ وهل تتحقق الإرادة السياسية بمجرد صدور قرار سياسي من هذه المنظمة أو تلك، دون بعث كلّ عوامل النهوض المعنوية والمادية على جانبي النهر، ليصبح النهر مصدر خير لأهله على الجانبين بدلاً من أن يصبح عازلاً، أو موضوعاً للتصارع مثلما يحدث بين أيّ قريتين أو دولتين؟ ولنا في مجموعتي حوض نهر النيل والسنغال أمثلة على كلّ ما نحن في صدده.

١ ــ معوقات تطور استراتيجي جديد

أ ــ كانت الظروف التي سبقت ولحقت نسبياً بتوافق قمة ١٩٧٧ تتيح قدراً من التوحد على مستوى المنطقتين في إطار الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، سواء بسبب الالتفاف النسبي حول قضية فلسطين برؤى متقاربة حول حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أو العمل الجماعي في منظمة الوحدة الأفريقية لاستكمال تحرير المستعمرات وتصفية النظام العنصري في جنوبي أفريقيا. أما الآن فإنه بينما اطمأن الجانب الأفريقي إلى تحرير مختلف المستعمرات الأفريقية بما فيها النظام العنصري، فإن الجانب العربي يمرّ بمعاناة الواقع في فلسطين والعراق والصومال، بل والاختلافات شبه الجذرية حول المعالجات المطروحة لتلك الأزمات. وفي الوقت الذي لا تتجه فيه المجموعة العربية إلى تجمعات بلدان العالم الثالث مكتفية بالحوار العسير مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإننا لا نجد رغبة عميقة على الجانب الأفريقي نفسه لتأدية دور في مثل هذه القضايا العربية التى تبدو شائكة. ويؤدي تطور «العمل الإقليمي» في المجال السياسي والاقتصادي معاً، بل والمنافسة أحياناً مع أطراف عربية إلى عزلة الموقف الأفريقي عن المشاركة الإيجابية في القضايا العربية.

ب ــ تتطلب الرؤية الاستراتيجية للعلاقات العربية الأفريقية والتعاون بين المجموعتين أن تنطلق من تحليل صحيح للنظام العالمي المحيط بالمجموعتين أو بالأحرى الذي يستوعب جزءاً كبيراً أو صغيراً من دول المجموعتين. وقد كانت الظروف المحيطة بقمة ١٩٧٧ مختلفة إلى حدّ كبير عما يحيط بالوضع الراهن للمجموعتين، سواء بالنسبة

إلى نمط الاستقطاب على الصعيد العالمي بين المعسكر الغربي الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، أو بالنسبة إلى الصراع العربي الصهيوني، أو طبيعة الصراع مع النظام العنصري في الجنوب الأفريقي.

ومن دون الدخول في تفاصيل معروفة، فإن الاستقطاب الحاليّ ينحصر في عمليات تنافس معروفة داخل معسكر واحد تحكمه قواعد الهيمنة الصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية؛ إلى حدّ عسكرة الصراعات على نطاق واسع، يعكس نفسه في المناطق كافة ويطالب الآخرين بالتعاون مع القطب الأوحد أو الصمت على ما يجري حوله، ويؤدي هذا بدوره إلى صعوبات التعاون الفعال بين أية مجموعتين لهما مصالح مختلفة مع هذا القطب أو ذاك الطرف، ففي إطار العولمة الحاليّ، يتم التمركز والتفتت وفق قوانين خارجة عن إطار المجموعات الإقليمية إلى حدّ كبير، وتختصر السياسات الإقليمية الإرادات السياسية المحلية على مدى التنسيق مع هذه الأقطاب ذات الطابع الواحد (أمريكية أو أوروبية أو حتى آسيوية). ومن هنا كان الانجذاب للتفاعل مع قمم أخرى بدت أكثر فائدة كالقمة الفرنسية الأفريقية، أو الصين واليابان.

وفي هذا الصدد يمكن للباحثين أن يسجلوا تفاعلاً أفريقياً أكثر حيوية مع هذه المغريات الجديدة نفسها، فضلاً عن تفاعل المجموعات الفرعية في ما بينها من جهة شرق وجنوب مثلاً أو بين مجموعات أفريقية مع أطراف آسيوية أو من أمريكا الجنوبية، أيّ في إطار حركة جنوب/جنوب بينما يسجل الغياب الملحوظ لمثل هذا التفاعل على المستوى العربي، سواء بين المشرق والخليج والمغرب، أو بين المجموعة العربية وتجمعات الجنوب عموماً آسيوية أو أمريكية جنوبية (الغياب عن التجمع حول باندونغ في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ أو الاجتماع مع أمريكا الجنوبية في أبوجا ٢٠٠٦). وانطلاقاً من مثل هذا الواقع يصعب تمثل الإرادات السياسية لوضع التعاون العربي الأفريقي بوصفها كتلة في هذه التفاعلات.

ج ــ ثمة تأثير مباشر في حركة التعاون العربي الأفريقي، ينتج أساساً من غياب الممارسة، أيّ عدم تفعيل آلياته لفترة طويلة، واستبدالها ــ كما رأينا وسنرى ــ بتفعيل آليات أخرى بدت للبعض أكثر جدوى. ويمكن أن نذكر في عجالة أسباباً مباشرة أو غير مباشرة مرتبطة بهذا العامل:

(١) الانقسام العربي الجذري حول وضع مصر عقب توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ١٩٧٩. لقد انتقلت الجامعة العربية من مصر عقاباً لها على صلحها المنفرد وعزلت من الجامعة، مع تأييد البعض لها ورفض الآخرين أيّ مشاركة مصرية في أجهزة التعاون.

(٢) نشاط منظمة المؤتمر الإسلامي مدعوماً من دول الخليج، وبرؤية إسلامية تتجاوز العروبة والأفريقية، وتوجه مساعداتها إلى الدول الموالية لهذا الاتجاه أكثر من غيرها بما انعكس على كافة أشكال التعاون الاقتصادي والثقافي في كافة، في الوقت الذي تملك دول الخليج دفة تمويل التعاون عموماً، سواء عربياً أو إسلامياً.

(٣) تدافع العمل المنفرد لعدد من الدول ذات الوزن في العلاقات العربية الأفريقية، فقد اندفعت مصر منفردة لتعويض عزلتها، واندفعت ليبيا بشكل آخر نتيجة تغيير التوجهات الحاكمة لسياستها الخارجية والقومية، كما جاء وزن جنوب أفريقيا بعد تحررها في غير الاتجاه لمثل هذه الأشكال في العمل الإقليمي مفضلة التوجه مباشرة نحو دول آسيوية أو أمريكية جنوبية، فضلاً عن تركيزها على الجنوب الأفريقي تارة أو اختيارها الاقتصادي الذي تمركز أخيراً في «النيباد» على مستوى القارة.

(٤) تقوم أية رؤية استراتيجية عادة على معرفة معمقة بالواقع، وشفافية الحوار حول البدائل والحلول، وفي حالات وجود أكثر من طرف في أطر سياسية مشتركة، فإنه يلزم أيضاً تبادل الدراسات حول خطّة كلّ طرف، من أجل أكبر قدر من التنسيق لإنجاح الاستراتيجية المطلوبة للتعاون. وقد تعرض هذا المطلب لكثير من المعوقات على المستوى العربي والأفريقي من أكثر من زاوية:

● غياب دور المثقفين والباحثين لتقديم المعرفة ومناقشة المعوقات بعد الفترة الأولى من انطلاق موجة التعاون في السبعينيات، وقد شهدت السنوات الأولى حتّى أوائل الثمانينيات عقد عشرات الاجتماعات والندوات، وصدور عشرات الكتب، ثمّ انطفأ لهب هذه الحماسة بينما كان التعاون العربي الأفريقي يتعرض لصعوبات حقيقية نتيجة توجهات سبقت الإشارة إليها. والأمثلة على ذلك متعددة، حيث انطلقت صياغة الاستراتيجيات الأفريقية والعربية (عمان ــ لاغوس) منفصلة ومن دون الإشارة إلى وضع التعاون العربي الأفريقي ضمن إطار أيّ منها، وتمت مواجهة سياسات التكيف الهيكلي برؤى قطرية مختلفة، بل أصبحت أجندة مساعدات دول البترول الغنية في أحضان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتم فرض الأجندة الغربية إقليمياً عبر صياغات في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) أو في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإيسكوا) ثمّ انطلقت «النيباد» على المستوى الأفريقي، في لحظة تحرّك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في حدود الدول العربية، حتّى مع تركيزه على دول الشمال الأفريقي العربي.

● معنى ذلك هو الافتقاد الملحوظ إلى الشفافية في العلاقة بين المجموعتين، ولذا لاحظنا حشد المثقفين والباحثين على مستوى المجموعتين في انفصال ملحوظ أيضاً، بين مؤتمرات للمثقفين الأفارقة في داكار بغياب ملحوظ حتّى لأبناء شمال القارة من العرب، ومؤتمرات في مكتبة الإسكندرية للمثقفين العرب دون غيرهم. أما التنسيق بين مراكز البحوث في دول المجموعتين، فلم يحظ بأي جهد حتّى في إطار العناية باجتماعات لعناصر المجتمع المدني الذي يبقى مفهومه في الاتحاد الأفريقي أو الجامعة العربية مركزاً على رجال الأعمال أو تنمية دور المرأة.. من دون أن يعنى بتنمية دور الباحثين وطرح الرؤى الاستراتيجية على أوسع نطاق رسمي وشعبي ممكن.

● وهناك عنصر استراتيجي أكثر خطورة من مجرد نقص أشكال التعاون وهو عدم توجيه الاستثمار المشترك للثروة في مشاريع إقليمية أو قطرية كبيرة أو استراتيجية، أو تنسيق خطط التنمية في حالة المشروعات الصغيرة وبخاصة من الدول الغنية في المجموعتين (نيجيريا ــ جنوب أفريقيا ــ الخليج) بل إن أموال التعاون فترة الفورة البترولية التي بلغت أكثر من عشرين مليار دولار اتجهت بمعظمها إلى شركات الطرف الثالث الأوروبي أو الأمريكي من دون أن تساعد على تنمية مؤسسات اقتصادية عربية أفريقية مرموقة.

٢ ــ غياب روح التعاون العربي الأفريقي في الاستراتيجيات القائمة للمنطقتين

على الرغم من أن القمة العربية الأفريقية الأولى ١٩٧٧ كانت تعبيراً سياسياً عالياً عن رغبة الطرفين في بناء حقائق جديدة في العلاقات بينهما على أعلى مستوى وفي كل الاتجاهات، إلا أن المسارعة بتكثيف المؤسسات البيروقراطية، وغلبة الاعتبارات الاقتصادية عقب القمة مباشرة، جعلت بنية التعاون تصاب بالشلل مباشرة عند أولى العقبات أمامه، مثل أزمة مصر مع الجامعة العربية، أو الأزمة التشادية ــ الليبية أو أزمة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية. وقد كشف ذلك بالطبع عن هشاشة العمق الاستراتيجي للبناء الجديد، وعدم تفعيل علاقة عضوية تعبر عن «الأخوة» المفترضة.

وقد يظل التعقيد في بنية مؤسسات التعاون في بعده البيروقراطي وراء تعطيل الرؤية الاستراتيجية؛ لأن عشرات الأجهزة من المجالس واللجان الدائمة، بأعداد كبيرة في العضوية المشتركة أحياناً أو بناء بعضها بعضوية جانب واحد مثل المصرف والصندوق، جعلها بعيدة عن المخططات الاستراتيجية التي تصاغ لمستقبل المجموعتين منفصلة؛ ولا يحتاج الأمر إلا لإلقاء نظرة سريعة على ما صدر عن الجانبين من وثائق أساسية في أعقاب القمة العربية الأفريقية الأولى هذه، ليرى كيف غاب «البعد الأخوي» عن تصورات مستقبلية لخطط استراتيجية على النحو التالي:

أ ــ **على الجانب العربي**: صدرت خطّة عمان ١٩٨٠ في إطار الجامعة العربية بعيدةً إلى حدّ كبير عن معاهدات الوحدة الاقتصادية السابقة عليها، مكتفيةً بإبراز أبعاد العمل العربي المشترك، بحيث لم تعد في الواقع المباشر مرجعاً أساسياً لمؤسسات الوحدة الاقتصادية العربية نفسها، ناهيك بأنها لم تذكر في أيّ جزء منها مدى التقائها مع المناطق المجاورة مثل المنطقة الأفريقية. لذلك فقد جاءت الاستراتيجيات التي وضعتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد انتقالها إلى تونس (١٩٨٠) وخلال عشر سنوات تالية لذلك، خالية من تأكيد هذه العلاقة العضوية، وقد صدرت استراتيجيات العمل الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، بجهد فكري ملحوظ، أخذ في حسابه تنامي قوة المال الإسلامي، أو الثقافة الإسلامية الصاعدة بأكثر من أن يضع في اعتباره وزن مناطق الجوار في أية تنمية استراتيجية عربية.

وما إن عادت الروح نسبياً إلى أجهزة العمل العربي سواء بعودة مصر إلى الجامعة العربية (١٩٨٩) أو بنفس جديد للأمناء العامين للجامعة، ومجلس الوحدة الاقتصادية حتّى نشطت بعض وثائق «العمل المشترك»، مع غلبة التطلع إلى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن آليات الاقتصاد العالمي الجديدة. وفي أحدث استراتيجيات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، فإن الإشارة قد تقتصر على تنمية التجارة الخارجية العربية مع مجموعات إقليمية محدودة مثل «الكوميسا» إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

ب ــ **على الجانب الأفريقي**: لم تكن قواعد العمل الجماعي على المستوى الأفريقي أسعد حالاً في اتجاه دعم «استراتيجيات الأخوة المشتركة» في ما وضعته من وثائق وخطط أفريقية والتي تزامنت مع أحداث مشابهة على الجانب العربي، فهنا صدرت أيضاً خطّة لاغوس عام ١٩٨١ مؤكّدة أجواء الإصلاح الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي. وكان تدهور الأوضاع الاقتصادية وعنف الصراعات العرقية والاضطرابات المسلحة وراء عدم الالتزام بالحد الأدنى لهذه الخطط في إطارها الأفريقي ناهيك بالإطار الأفريقي العربي المشترك. ومع ذلك فإن المجموعة الأفريقية، وقد أحست بضغط المؤثرات الاقتصادية الخارجية (اتفاقات لومي والتجارة الدولية. الخ) عادت إلى محاولة الاتفاق على خطط تقارب أكثر فعالية وذات طابع مستقبلي بارز، فتم توقيع «معاهدة أبوجا» للوحدة الاقتصادية، في منتصف التسعينيات ونسقت خطوات هذا التوحيد للأسواق والعملات والبنوك، وحركة رأس المال والعمالة، إلا أن عناصر المعاهدة بدت أكثر تعاملاً مع السوق الأوروبية أو العالمية من تخصيصها لأي جانب للتعامل مع الاقتصاد العربي نفسه. وقد يكون وجود «نصف العالم العربي» على الأرض الأفريقية عاملاً وراء عدم ضرورة ذكره بالتخصيص، لكن ذلك يمكن من الناحية الاستراتيجية أن يكون فعالاً لو أن التجارة البينية والمشروعات المشتركة مسألة مقررة سلفاً، وهذا غير قائم بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي العربي من ناحية، وتوجه مختلف دول الشمال الأفريقي العربي إلى السوق الشمالي قبل أيّ سوق آخر أفريقي أو آسيوي من ناحية أخرى. ولا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن الاقتصادات القوية لبلدان عربية أفريقية مثل ليبيا والجزائر كانت مرهونة بعمليات الحصار أو الاضطرابات الداخلية مما لم يجعلها من عوامل التقارب أو إنجاح الاتفاقات المطروحة مثل معاهدة أبوجا.

وفي قفزة تالية بدت وثائق **الرؤية** (The Vision) الصادرة عن أمانة الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٣ أكثر تفاؤلاً تجاه «الأخوة العربية» ودورها في تنمية العلاقات الخارجية للاتحاد، ويبدو أنها كانت تثق بالظروف الإيجابية لنشأة الاتحاد الأفريقي نفسه، مع النفس القوي من الجانب الليبي. لكن أمانة الاتحاد فاتها أن ذلك الموقف الليبي كانت تتم صياغته الأفريقية القوية بعيداً عن الارتباط بقضايا الوطن العربي ومنها التعاون العربي الأفريقي. ولذا أصبح هذا الموقف بدوره مثار «تأمل إيجابي» في زاوية وموقف سلبي نسبياً

على الجانب الآخر. من هنا، فإن مكانة **الرؤية** التي صاغتها مفوضية الاتحاد تظل مثالية لبعض الوقت.

قد تكون صيغة «النيباد» التي أعقبت قيام الاتحاد الأفريقي قناة إيجابية عملية لدفع استراتيجية التعاون العربي الأفريقي. وعلى الرغم من أنها قد صيغت، لتجذب انتباه «المعسكر الرأسمالي العالمي» مباشرة بهدف تنمية البنية التحتية التي قد تخدم مصالحه إلى جانب خدمة التنمية الأفريقية، إلا أن نصوصها تذهب إلى اعتبار الوطن العربي ــ مرة أخرى ــ مصدر تمويل وليس للمشاركة العضوية في البناء المشترك. وهنا لا بُدَّ من النظر مرة أخرى إلى مشكلة كون «مؤسسة النيباد» ما زالت خارجة على إطار «الاتحاد» من جهة، إلا أنها ــ بحكم تأسيسها ــ تجعل دول الشمال العربي الأفريقي جزءاً أساسياً في تكوينها ما قد يساعد على شراكة عربية أفريقية فعلية، وإن بمعنى اقتصادي بحت أيضاً لا ينجز الالتحام الاجتماعي الثقافي الذى ننشده.

هناك عدة اعتبارات مشتركة تؤثر في أية رؤى مستقبلية للتعاون العربي الأفريقي يمكن أن يتعمق بحثها بدراسات مستقلة:

(١) انسحاب دور الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقتين بما لا يجعل عملية التخطيط أو وضع الاستراتيجيات ذات تأثير كبير في تطوير العلاقات. ويعمق هذا الاستنتاج ما نراه خلافاً لذلك وهو أن النموذج الأوروبي نفسه الذي تتطلع إليه معظم نظم الحكم الأفريقية والعربية لا يتخلى عن دور الدولة بهذا الشكل في رسم مستقبلياته، ويشار هنا إلى قوة معاملات الاتحاد الأوروبي وبرلمانه مع العالم الخارجي.

(٢) ثمة تأثير سلبي قوي للتوجه في معظم أنحاء أفريقيا والوطن العربي إلى بناء التنظيمات الإقليمية الفرعية منفصلة استراتيجياً عن البناء الإقليمي الشامل للجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقي. ولا نحتاج أن نشرح القوة الانعزالية لمجلس التعاون الخليجي، أو الاتحاد المغربي من جهة أو تنظيمات الإيكواس (ECOWAS) والسادك والكوميسا... إلخ من ناحية أخرى، وهي فضلاً عن تأثيرها المباشر في تعطيل استراتيجية العمل المشترك في إقليمها العربي أو الأفريقي فإنها ولا شكّ تعوق أيّ تفكير استراتيجي للأخوة الأفريقية العربية.

ثالثاً: مشكلات التعاون في قضايا السلام والأمن والتنمية

من اليسير ملاحظة أنه في الوقت الذي دخلت فيه العلاقات العربية الأفريقية مرحلة المأسسة مع أوائل السبعينيات، تزايدت موجات التوتر والصراع في أنحاء القارة نتيجة الأجواء العالمية الجديدة من جهة، وتفاعل آثار الموروث من التعقيدات في العلاقات التاريخية العربية الأفريقية من جهة أخرى. ولذلك تعقدت الأمور أمام مؤسسات التعاون العربي الأفريقي كجزء من تعقدها أمام مؤسسات المنظمات الإقليمية الرئيسيّة (الجامعة ــ

منظمة الوحدة) أو الإقليمية الفرعية (Sub Regional). ويمكننا أن نلاحظ هنا المفارقة بين أجواء تفتت وصراع، وضرورات البحث عن سياسات استراتيجية مشتركة، وهي مفارقة جعلت صراعات أو نزاعات محدودة تطفو بحدة على سطح العلاقات العربية الأفريقية بما لم يكن لأكبر منها وأشد حدة من قبل مثل هذا الأثر (سنقارن لاحقاً بين مشكلة زنجبار من قبل ودارفور من بعد!). لذلك يتوجب الحال أن نعتمد الإجابة عن بعض الأسئلة الهامة في هذا الصدد، ومن زاوية عربية أولاً، لنرى كيف تتوالى الأسئلة الهامة والحرجة الأخرى في مجال السعي إلى بناء استراتيجية مشتركة، استراتيجية مواجهة قضايا السلام والأمن أولاً، وأثر غيابها في تعثر التنمية ثانياً. وفي الإطار نفسه لا بُدَّ من محاولة التفكير في إمكانيات وضع استراتيجيات مستقلة في ظروف زحف العولمة واستقطابها.

١ ـ أثر الموروث التاريخيّ في التصارع

ورثت أفريقيا شمالاً وجنوباً تقسيمات استعمارية ليست ذات طابع جغرافي أو سياسي فقط، ولكنها ذات طابع ثقافي واجتماعي أيضاً؛ امتد من الدين (إسلام/ مسيحية) إلى الأعراق (عرب وأفارقة) بل امتد إلى تصنيفات عازلة بطبعها مثل الحديث عن تاريخ الحركة العربية الجامعة (Pan Arabism) والحركة الأفريقية المماثلة، ومن خلال ذلك ظهرت ـ مبكراً ـ توترات حادة لا تنكر وذات طابع سياسي وثقافي محورها العروبة والأفريقية بشأن موريتانيا، وزنجبار، وأريتريا وجنوب السودان والصومال وتشاد بل وفي نيجيريا وأثيوبيا، فضلاً عن صراعات كبرى أخرى مثل تلك التي وقعت في الكونغو. ومع ذلك كانت صراعات الحدود الاستعمارية هي أساس اللجوء إلى الحرب أو مختلف أشكال العنف المسلح أو العنف الدبلوماسي إن جاز التعبير في العقد الأول من الاستقلال؛ مثلما حدث بين الجزائر والمغرب، أو بين الصومال وأثيوبيا، وحتّى بين السودان ومصر أو بين غانا وبعض دول غرب أفريقيا. وإذا كانت اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨ لم تحقق السلام واستقرار «الدولة الوطنية الأوروبية إلا بعد حروب استمرت لأكثر من ثلاثين عاماً، فإن قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ أيّ بعد أقل من عقد من موجة الاستقلال الأفريقية في الخمسينيات قد حسمت كثيراً من الصراعات بين الدول الأفريقية بشأن الحدود بإقرارها الأوضاع القائمة عند الاستقلال. هنا يتوجب علينا أن نرجع هذا الاستقرار الواقعي (De facto) إلى طبيعة الإرادة السياسية التي وقفت خلفه، وهي إرادة سياسية حكمتها قوة وزن زعامات بحجم عبد الناصر، وبن بلا، ونكروما ونيريري وهيلا سلاسي، وغيرهم من ذوي الوزن المعروفين في علاقات الوحدة الأفريقية. وبهذه الروح التي تأسست في أجواء التحرر الوطني استقرت أوضاع لم تعالج مثلها مرحلة «المأسسة» التشريعية (De jure) بعد ذلك إلى حدّ كبير، (دور مجموعة الدار البيضاء، والتدخل القوي في قضية الكونغو وروديسيا هو أثقل بالتأكيد من دور البعض في تجنب تأثير كامب ديفيد أو دارفور مثلاً!). ولذا بقيت بعض آثار هذه الموروثات الاستعمارية أو الثقافية حتّى ظهرت بأشكال أخرى بحدة بعد ذلك في غياب إرادة سياسية مماثلة لما سبقتها.

ويلفت النظر أن باحثين مرموقين مثل علي مزروعي أو أوسيتا أغبو (Osita Agbu) لم

يذكرا بين النزاعات الحادة وحالات الاحتراب التي وقعت في أنحاء القارة على مدى العقود الثلاث الأخيرة صراعاً عربياً أفريقياً ملحوظاً قبل موجة الحروب الإعلامية الأخيرة عن الصراع العربي الأفريقي تحت ضغط العولمة مثلما في السودان أو غيره بحجة تفجر العامل الثقافي أو العرقي بين الطرفين مع تجاهل العنصر الخارجي الذي حسم أمره في الستينيات.

هنا لا بُدَّ أن يظل السؤال عما إذا كان «الصراع التاريخيّ بين العرب والأفارقة» هو العنصر الحاسم والاستراتيجي في ما وقع ــ بهذا العدد ــ من صراعات، على الرغم من شهادات الباحثين المذكورة. أم أن علينا أن نتأمل كيف تمّ استيعاب بعضها من ذات الأصل العربي الأفريقي نتيجة التطور السياسي الاجتماعي إلى الدرجة التي تبتعد مواقعها الحالية عن صلتها بثنائية العروبة والأفريقية. أو قل بعيداً عن أن تكون صراع هوية عربية/ أفريقية أو صراع عربي أفريقي. ويمكننا الرجوع إلى حالة الصراع أو شبه الصراع الذي يقع الآن في زنجبار، أو بين أثيوبيا وأريتريا، أو تشاد، أو الصومال وحتّى الصحراء الغربية. إننا لا نجد هنا أية آثار لكونها صراعات ذات طابع عربي أفريقي؛ أو أن الأصابع العربية هناك على نحو ما كان يقال من قبل. إذاً، فإنه يمكن الرجوع إلى مؤشر الأوضاع السياسية الداخلية، والاقتصادية الاجتماعية البنيوية، أو التدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر والذي يؤدي الدور الرئيسي في استمرار بعض مظاهر هذا الصراع، ومن ثمّ يمكن سحب هذا المعيار بدرجة أو أخرى على ما تبقى من أشكال الصراع التي تقترب من الحساسيات العربية الأفريقية في ما يحدث في السودان أو موريتانيا حالياً. هذه الأسئلة المحورية في البداية هي التي يمكن أن تؤدي إجاباتها الموضوعية إلى الانتقال بالبحث في قضايا السلام والأمن والتنمية في أفريقيا إلى آفاق أخرى ذات أبعاد استراتيجية جذرية أكبر، مع عدم تجاهلنا في الوقت نفسه أية اعتبارات ثقافية أو معايير خاصة ببعد الهوية في بعض مظاهر الصراع التي ما زالت تثير الحساسية العربية الأفريقية.

٢ ــ الثوابت والمتغيرات

لا تساعد مرجعيّة «الثوابت» في العلاقات العربية والأفريقية، في مواجهة كثير من مشاكل السلم والأمن والتنمية في المنطقتين لذلك لا بُدَّ من بحث طبيعة «المتغيرات» بين فترة وأخرى في واقع ومستقبل هذه العلاقات، وتوجيه مؤسسات التعاون العربي الأفريقي في هذا الاتجاه.

أ ــ لقد كنا نظن أن ثوابت «التحرر الوطني»، و«بناء الدولة الوطنية»، ستظل فاعلاً رئيسياً في بناء التعاون لإنجاز تنمية مستقلة «بروح التحرر» أو مستدامة «بأموال البترول» على الجانبين؛ وإذ بمتغير السياسات الاقتصادية الجديدة (التكيف الهيكلي) وانسحاب دور الدولة وانخفاض أسعار البترول يؤدي إلى القلاقل والتبعية والمديونية الدائمة والإفقار الشديد، ومن ثمّ تنهار الأماني والتطلعات، وتتراوح النظم السياسية بين الاستبداد أو التساقط أمام حركات شعبية من دون برنامج تحويلي بارز؛ ومن هنا بدت الموارد الكبرى

مثل البترول والماس والمعادن الاستراتيجية مجالاً لصراعات داخلية وخارجية (نيجيريا ــ أنغولا ــ سيراليون ــ الكونغو ــ السودان ــ موريتانيا) دونها التفكير على مستوى الدولة في أيّ تعاون إقليمي أو نزوع استقلالي أو تنموي.

وانسحب هنا مطلب الهوية المحلية أو العامة (National Identity or Pan Movement) لتقع مجمل الدول العربية والأفريقية في براثن المؤسسات الدولية وتحت مقصلة العولمة.

ب ــ لا شكّ في أن كثيراً من دول العالم الثالث ومن بينها معظم الدول العربية والأفريقية قد أقامت سياساتها الوطنية بل والتنموية لعدة عقود خلت على ثوابت «النظام العالمي» القائم على الاستقطاب الثنائي، وأحياناً الثلاثي مع تصاعد قوة الصين الشعبية. وفي هذا الإطار قامت «هوامش» هذا النظام بعمليات تجمع تحت مسميات «عدم الانحياز» أو «الدول النامية» أو «العالم الثالث»، كما أكد بعضها هويات جامعة إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن هنا بدا التعاون بين بعض هذه التجمعات ممكناً مثلما أتاحت العلاقات العربية الأفريقية التفكير في مأسسة هذه العلاقات. لكن ظروف عولمة النظام الرأسمالي ودحره للنظام الاشتراكي المقابل، وارتباط ذلك باختراقات كبرى للنظم الإقليمية نفسها على نحو ما حدث لنظم حركات التحرير الجديدة (أنغولا/ موزمبيق) أو جر مصر إلى عالم كامب ديفيد والشرق أوسطية، والحلول التفاوضية في جنوب أفريقيا وزيمبابوي وفلسطين، كلّ ذلك نقل النظام الدولي إلى حالة «القطب الواحد» والهيمنة المطلقة لسياسات النيوليبرالية القائمة على التفتيت واحتكار القرار الدولي، وإعادة صياغة الشرعية الدولية، ومعنى الديمقراطية والسيادة الوطنية، ومن ثمّ جرى إزاحة الهويات الكبرى في أفريقيا والوطن العربي لتحل محلّها هويات القبلية والطائفية والعرقية على نحو يكاد يكون أسوأ من الفترة الاستعمارية التقليدية. من هنا لم تعد تتوافر قضايا كبرى جامعة مثل الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، أو فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، أو بناء المنظمات الجامعة، فلم تعد من «ثوابت المرحلة» بقدر ما أصبح الاختلاف هو الشائع حول مصير العراق في ظلّ الهجمة الأمريكية. ومواجهة الصراعات العرقية والقبلية في سيراليون وليبيريا والكونغو، وانبعاث أدوار المجتمع المدني والمنظمات الشعبية بحثاً عن المشاركة المحدودة في السلطة إزاء الديكتاتوريات العسكرية أو غيرها، كما أصبح الجري وراء الحلول الجزئية في فلسطين من دون احتياج لدعم أفريقي عربي بهدف التحرر الفلسطيني الأكبر. أصبح ذلك هو شاغل شعوب المنطقتين وقد تمثل ذلك بشكل واضح في غياب أيّ دور عربي أفريقي مشترك، أو أيّ دور جامع في كلّ من المنطقتين في مشاكل كبرى مثل صراعات منطقة البحيرات الكبرى أو منطقة الخليج والعراق، على الرغم من معرفة المنطقتين بالأسباب المادية والخارجية والداخلية وراء هذه الصراعات، بل ومعرفتهما باندفاع بعض أطراف هذه المنطقة أو تلك مع التدخل الأجنبي لتأكيد الحلول الفردية، وتعميق عوامل الانقسام.

في أجواء التفتت هذه وفقدان السيادة وتعمق الإفقار، بدأت النزاعات السلفية تستحضر ثوابت الماضي لا الحداثة والتقدّم، وبدأ بعضها ممعناً في أممية دينية إقصائية لِكُلّ

الحركات الجامعة الإقليمية (الإسلامية ضدّ القوميات) أو ممعنة في التجزئة الإقصائية بدورها (العرقيات في وسط وغرب أفريقيا)، وبعد أن كانت الجهادية الإسلامية مقاتلة (حركات المهدية والفودية) (dan Fodio) وحتّى الوهابيّة ضدّ الاستعمار راحت بروحها الانعزالية الجديدة تتعاون تارة مع القطب الدولي في أفغانستان ضدّ الشيوعية ثمّ مقاتلته تارة أخرى باسم الصليبية (أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، فأيّ عالم من الثوابت والمتغيرات تعبر عنه هذه التطورات؟

٣ ـ الحالة العربية في حركة بلدان الجنوب

إزاء «الاستقطاب الكبير» بعد نهاية الحرب الباردة، وجدت الكتل السابق قيامها بين بلدان الجنوب، نفسها في حالة تفتت، ورغبة كلّ جماعة منها أن تلحق بالقطب الجديد. واقتصر «التنوع» في أحسن حالاته على كتل الشمال، مثل محاولة الاتحاد الأوروبي أو اليابان، أو تشكيلات مثل الفرنكفونية والكومنولث، للوجود إلى جانب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العالمية. وبهذا المعنى فإن تعبير «الفوضى البناءة» لا يعتبر جديداً كما بدا في تصريحات كوندوليزا رايس أواخر عام ٢٠٠٦ بشأن الشرق الأوسط أو غيرها، وإنما كان التعبير هناك مع بداية تشكيلات العولمة الجديدة عقب سقوط الاتحاد السوفياتي واختفاء مظاهر الحرب الباردة نسبياً، ففي إطار «الفوضى البناءة» على مستوى عالمي، اخترقت الولايات المتحدة معظم «مناطق النفوذ» والتكتلات، ومنها منطقة الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وكادت الروح «الجماعية» تختفي نهائياً وفق منهجية ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة، وتفوق الرأسمالية المالية على غيرها من أشكال العلاقات الرأسمالية القديمة المتنوعة بأسواقها، اختفت الهويات (الأيديولوجيات) الكبرى، والمتوسطة (القوميات الإقليمية) وتهدد الموقف الهويات الصغرى نفسها (الوطنية).

ونستطيع أن نرصد هنا بعض المظاهر الهامة «للمتغيرات» على المستوى العربي الأفريقي:

أ ــ لم تعد مصر قائدة في حركة قومية عربية أو عربية أفريقية مثلها في الحالة الناصرية، كما لم تعد قوة إقليمية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من زعم بعض الدوائر الثقافية ببروز «التوجه المصري» منفرداً؛ فإن ذلك لم يتمظهر في أيّ توجه فعلي في الداخل أو الخارج، ومن ثمّ ينتفي الإحساس به؛ ويصعب الاعتماد على اتجاه مصر الحاليّ لبناء تكتل أو آخر سلمياً أو إيجابياً داخل كتلة الجنوب.

ب ــ لم يصبح لأثيوبيا تلك «الهيمنة التقليدية» أو «الثورية» التي ميزتها لبعض الوقت حتّى خارج إطار الأفريقانية ــ وهي لم تكن داخل الحركة في أيّ وقت إلا بثقلها التاريخيّ. ولذا لم تشكل حماية قوية لمبدأ الوحدة الأفريقية التي تستضيفها. وحتّى تحرّكها الأخير تجاه الصومال يجئ في إطار عولمة النفوذ الأمريكي ومحاربة الإرهاب أكثر منه تحرّكاً أفريقياً.

ج ــ لم تمثل حالة جنوب أفريقيا منذ تحررها (١٩٩١ ــ ١٩٩٤) إضافة إلى حركة الجامعة الأفريقية، ولم تتح لها ظروف تحررها مع نهاية الحرب الباردة وضعف «الجماعة الأفريقية» في التسعينيات، أن يؤدي «النظام الجديد» فيها ــ ما بعد الأبارتهيد ــ دوراً في صالح دعم الهوية الأفريقية، ولا تفرغت لوضع إمكاناتها في دعم «النهضة الأفريقية» (A. Renaissance) التي روج لها النظام بعض الوقت، وإنما راحت تبحث عن مصالحها في اتجاه آسيا أو أمريكا اللاتينية، أو تضع ثقلها للبعد الاقتصادي في العمل الأفريقي (النيباد) وليس حركة الوحدة الأفريقية.

د ــ نستطيع تصور مسعى عدد آخر من دول الشمال الأفريقي أو غرب أفريقيا وشرقها نحو تأكيد بعض «الوجود الإقليمي» أو الدفاع عن المصالح لكن ذلك جاء في حدود قطرية محدودة وليس في بعدها الإقليمي ومثالها «المملكة الإسلامية» في المغرب أو عالمثالثة الجزائر، أو النفوذ العسكري الإقليمي لنيجيريا، أو «قوة التوسط» في كينيا، أو تمثيل ظاهرة «القيادات الشابة» الجديدة في أوغندا، ذلك أنه لم يكن من ضمن سياسات أو مشاكل هذه العناصر الالتقاء الثنائي بين المجموعة العربية والأفريقية في اتجاه دعم «التعاون العربي الأفريقي» كاستراتيجية محددة، بحثاً عن مكانة ما في عالم ما بعد الحرب الباردة أو العولمة الجديدة. من هنا لم نر ضمن ترتيب الأوضاع الجديدة حالة توتر أو جدل ناشئ عن صدام الهويات أو الثقافات عربية أو أفريقية، حيث لم يسمع الرأي العام الأفريقي بذلك إلا مع موجات مواجهة الإرهاب وتغلغل النفوذ الأجنبي في القارة، وهي الحالة التي أسلفنا القول إنها دعمت الأيديولوجيات الدينية والقبلية والعرقية، عالمياً ووطنياً.

هـ ــ لم تلتفت الكتلة العربية أو الأفريقية وقد وجدت نفسها في هذا الوضع إلى أنه ليس الوضع النهائي «لصيغة العالم» ولا نحن في «نهاية التاريخ» كما روج البعض لأن دروس التاريخ لا يتم استيعابها جيداً في عالمنا العربي والأفريقي. لقد سبق أن مضى عقدان على نهاية الحرب العالمية (١٩٤٥) في ضوء رؤية دول العالم الثالث باعتبارها مجرد مستعمرات أو دولاً متخلفة بالكاد تبحث عن «استقلالها السياسي»، أو تؤكد بعض ملامح هويات إقليمية مثل «العروبة والأفريقانية»... إلخ، وإذ بها خلال عقدين من الزمان تشكل كتلاً هامة باسم «دول التحرر الوطني» و«عدم الانحياز» ومجموعة «الدول النامية»، أو «ذات التوجه الاشتراكي» محدثة أكبر قلق للمراكز الاستعمارية الكبرى، وحتّى للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها بديل القوى الاستعمارية القديمة. قد يكون هذا الدرس مفيداً لقيادات «بلدان الجنوب» مرة أخرى بعد مرور هذه الفترة على الاستقطاب الأكبر عقب نهاية الحرب الباردة. والواقع القائم في عالم اليوم يوحي ببعض التمردات الجديدة على النظام العالمي أحادي القطبية وآليات تحرّكه في إطار الفوضى البناءة، بما يوحي للكثيرين بإمكانية إعادة النظر في أوضاعهم وبخاصة بين هؤلاء العرب والأفارقة. ومن المؤشرات الموحية بذلك:

ــ بروز الصين والاتحاد الأوروبي في سياسة متطلعة إلى كسر حدة الاستقطاب واختراق فضاء الفوضى البناءة نفسه (ولا مجال هنا لتكرار المكتوب عن ذلك عند سمير أمين وغيره..).

ــ محاولات التكتل ولو المحدود من قبل بعض دول بلدان الجنوب ولو في الإطار الاقتصادي أو ببعض النفس التحرري (البرازيل ــ فنزويلا ــ جنوب أفريقيا ــ الهند ــ ماليزيا)، مع محاولة إبعاد أنفسهم عن أطر هذه الفوضى.

ــ اضطراب الموقف الدائم في منطقة الشرق الأوسط أمام القوى المتحكمة فيه كمؤشر سلبي على تفرد قوى الاستقطاب بالقرار، واحتمال بعث روح جديدة مقاومة لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

ــ اتجاه دول الاستقطاب وبخاصة الولايات المتحدة لنقل مركز مصالحها (البترول ــ المعادن) إلى أفريقيا، غرباً ووسطا ــ بديلاً لمنطقة الشرق الأوسط وبترولها المهدد.

ــ عدم نجاح «الأممية الإسلامية» كأيديولوجيا أممية بديلة أمام حركة الجماهير التي ساعدت في ظهورها لأكثر من عقدين، على الرغم من استمرار بعض قواها في المواجهة ضمن تبادل الإرهاب مع القوى الإمبريالية. ويرجع الكثيرون ذلك إلى مشاركة الأممية الإسلامية للنظام الرأسمالي العالمي في سياساته الاقتصادية ووجود بعض أطرافها في حوار دائم معه.

ــ هناك بعض الفضاء الممكن لبروز قيمة حركات «الهوية» الجامعة بدرجة أو أخرى، شرط عدم تصادمها كما يمكن أن تجسدها حركة التعاون العربي الأفريقي، لكن ذلك مشروط باستعادة التوجه الاستقلالي لمشروعات الدول الوطنية أو إحياء دورها في البناء الوطني على الرغم من الحصار العالمي لدور الدولة في العالم الثالث.

٤ ــ قضايا المواجهة المشتركة

ترتبط مشروعات «الاستراتيجية المشتركة» بنوع وحجم القضايا المشتركة التى تواجهها المجموعتان العربية والأفريقية. ولا نستطيع هنا الانطلاق بالطبع من أن المواجهة بالأساس «داخلية» بين المجموعتين من نوع المواجهة في مناطق التماس (Borderlands)، أو المواجهة بين توجهات «قومية» (Nation Building) أو حركات جامعة (Pan Arabism, vis a vis Africansim)، فعلى الرغم من وجود آثار لهذه المواجهات والحساسيات في بعض المواقع إلا أنه لا بُدَّ من اعتبارها من آثار الماضي التى لم يعد لها مكان في الصراعات الإقليمية والعالمية الدائرة اليوم، ومن ثمّ لا بُدَّ من افتراض إننا ننطلق من أننا نبحث معاً عن مكان بين كتلة بلدان الجنوب المتحركة من شرقنا وغربنا في آسيا وأمريكا الجنوبية. وفي بحثنا هذا فإننا لا بُدَّ أن نكون صرحاء في تفهم أبعاد الوضع في هذه المشكلة أو تلك؛ لأن التكتلات الإقليمية الآن لا تقوم على «النزوع القومي» ذي الروحية الخاصة (مثل الحركات القومية السابقة على العولمة الحديثة) كما إنها لم تعد قابلة للتحدد فقط بأنها «أفريقية» أو «عربية» أو

بأنها في إطار ثقافي أو حضاري خاص، فهذا لا ينطبق على كلّ التكتلات الكبرى القائمة (الاتحاد الأوروبي يمتد شرقاً خارج هذه القاعدة، والبرازيل وفنزويلا تمتد أفريقياً وآسيوياً، وجنوب أفريقيا تمتد خارج الثقافة الأفريقية التقليدية، ومعظم البلدان العربية تبحث عن وضعها في البحر المتوسط أو الشرق أوسطية). من هنا يتوجب علينا أن نبحث عن الاستراتيجية المناسبة بفهم جديد لحركة العالم وحركة بلدان الجنوب من دون أية حساسيات معوقة.

وسنورد هنا بعض إشكاليات الاستراتيجية المقترحة أو قل المشكلات التي تواجهها المجموعتان الأفريقية والعربية من دون تفاصيل اعتماداً على الأدبيات المعروفة في هذا الإطار.

أ ــ **قضية مواجهة «الإرهاب»**: لا بُدَّ من بحثها بين دول المجموعتين في إطار الإجابة أولاً عن أسئلة مثل: هل صحيح أن الإرهاب ــ وبخاصة الدولي منه ــ ظاهرة إسلامية بحتة؟ بمعنى هل تصدر عن «الإسلام»؟ ومن طبيعة هذه الديانة ومعتقدات شعوبها بوجه خاص، ومن المنطقة والثقافة العربية بشكل أخصّ؟ والإجابة هنا مهمة لأنه سبق أن كان الإرهاب في السبعينيّات «يسارياً»؟ ومن داخل أوروبا نفسها، وكذا اليابان والوطن العربي نفسه، وما لم نتجاوز هويته الثابتة كظاهرة إسلامية فسوف يفرض ذلك تعقيداً في العلاقة الجديرة بالنظر.

ب ــ **الصراعات الدموية**: هل حالة دارفور أو موريتانيا متميزة كحالة مواجهة خاصة بين العرب والأفارقة؟ وما هي السمة التى تطلق إذاً على حالة ليبيريا وحالة السنغال، وحالة منطقة البحيرات العظمى، والحالة الصومالية، بل والإثيوبية الأريترية؟ هل هذه كلها صراعات الهوية العربية والأفريقية، أم أن هناك أوضاعاً اقتصادية اجتماعية ذات تاريخ اجتماعي، وسياسات غير ديمقراطية تمتد إلى كلّ هؤلاء وغيرهم سواء في مصر (النوبة ــ الأقباط) وفي الجزائر والمغرب (الأمازيغ) بل وفي كينيا (الساحل) قادمة من الخليج إلى شرق أفريقيا، وقد تتحدد صورها في جنوب أفريقيا بما تصبح معه قضية التنمية والديمقراطية ــ وليست قضايا الهوية أو الثقافة ــ في موقع الصدارة؟

ج ــ **النظام العالمي**: لا بُدَّ أن تراجع المجموعتان وضعهما في النظام الدولي سواء الاقتصادي وآلياته (منظمة التجارة ــ الصندوق والبنك) أو النظام التشريعي (الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان) أو حالة الاستقطاب نفسها في النظام العالمي. وهنا يجدر أن تدرس المجموعتان وضع الدول أو التكتلات الصاعدة في النظام القائم وتوجهاتها الفكرية والسياسية على السواء مثل حالة الصين واليابان وفرنسا أو التكتلات التي يمكن أن تصعد بجوارها مثل أمريكا الجنوبية. وفي الوقت نفسه لا بُدَّ من دراسة تيارات العزلة أو الإقصاء داخل المجموعة العربية والأفريقية (حالة بلدان الخليج ــ

جنوب أفريقيا) كما يتوجب النظر إلى قضايا فلسطين والعراق في إطار النظام الدولي وأدواته المحلية بأكثر من كونها صراعات محلية في الإقليم العربي.

د ــ **قضية «التغلغل الإسرائيلي»**: لا يمكن استمرار النظر إلى إسرائيل بوصفها مجرد دولة «متسللة» هنا وهنالك، ونواصل الإلحاح الإعلامي حول مسائل محدودة، بقدر ما يجب أن تكشف دراستنا عن طبيعة حضور إسرائيل واللوبي الصهيوني في آليات العولمة الكبرى (مؤسسات صندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية والرأسمالية الأمريكية العالمية) ومن هنا تتم المواجهة على الأسس الوطنية للنظم والتجمعات أمام تحدي الإمبريالية العالمية.

هـ ــ **القضايا الاجتماعية**: لا يمكن أن ينظر المسؤولون والمثقفون إلى كثير من القضايا الاجتماعية القائمة على الساحتين، باعتبارها قضايا محلية أو تنظر إليها كلّ مجموعة على حدة. والدراسات كثيرة، أو واجبة، حول مسائل باتت ملحة وضاغطة على السياسات العامة (الإقليمية والقومية)، ومن ذلك:

(١) **الهجرة**: بطابعها العربي الأفريقي الأوروبي والآسيوي أيضاً، سواء ظروف المهاجرين القائمة (فرنسا ــ أسبانيا) أو ظروف حركتهم وشبكات التهريب القائمة (مشاكل المغرب ــ غرب ووسط أفريقيا). وهنا يمكن أيضاً معالجة وضع الجاليات المهاجرة (اللبنانيين) أو الدياسبورا الأفريقية والتحالفات الممكنة لصالح القضايا العربية الأفريقية.

(٢) **اللاجئون**: هذه مشكلة معقدة باتت مقلقة للجانب الأفريقي والعربي على حدّ سواء من العراق حتّى المغرب والصحراء الكبرى وخليج غينيا ومنطقة البحيرات العظمى. ومن ثمّ فإن وضعها في أية استراتيجية عربية أفريقية لم يعد في حاجة إلى إلحاح، وبخاصة أنها بدورها مثل الهجرة باتت ترتبط بالصراع والهجرة والتنمية معاً بما يفرضها كقضية واجبة الاعتبار من أجهزة التعاون العربي الأفريقي.

(٣) **المرأة ــ الطفولة**: تعاني المرأة ــ مثل الأطفال وحالة الأسرة ــ من أوضاع الصراعات مثلما في حالة الاستقرار، تعزلهما الثقافة المستقرة (دينية أو تقليدية) عربية وأفريقية كما تعزلهما حالة الحرب (منطقة البحيرات ــ فلسطين ــ العراق) بل إن مناطق كثيرة عرفت المرأة المقاتلة والطفل حامل السلاح ومن ثمّ لا يكفي إزاء ذلك خطاب التنمية والجندر.. إلخ، وإنما يتطلب الأمر تحولا ثقافياً وتعليمياً جذرياً، كما يتطلب سياسة اجتماعية جديدة في مواثيق عملية جديدة في المجموعتين.

(٤) **الثقافة والتعليم**: يعاني هذا المجال، ليس من مجرد ضعف نصيبه في الميزانيات الوطنية أو ضآلة الإنفاق الدولي في شكل المساعدات الثقافية أو التعاون الدولي، وإنما من التوجهات التي تحكمه، فثمة ضعف في مكون الثقافة السياسية عموماً وفي الإنتاج الفكري وبرامج التعليم، وثمة صور متبادلة لا يجري التعامل معها بالتغيير، وثمة بنية

استبدادية كامنة في برامج التعليم أو نظام القيم المتضمنة في الإعلام أو ما يسمّى «الإرشاد الوطني» ومن المؤسف أن تسيطر البيروقراطية أو ضآلة الميزانيات على المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا المجال.

وقد أدى ذلك إلى رواج الثقافة السلفية الشعبية، ويؤدي المال الإسلامي نفسه دوراً في نشر الثقافة المحافظة بترويجها في أكبر مؤسسات الإعلام والتثقيف. كما يقوم كثير من المثقفين بدور آخر إما بالتبعية لمصادر التمويل هذه أو مصادر الغرب التي تلعب على مقولات الصراع الحضاري والثقافي، أو بالتمترس في سلفية شعبوية تحاصر نفسها في المقولات القبلية والعرقية.

وقد يكون من المفيد طرح القضية الثقافية في ضوء المتغيرات التي جعلت «التنوع الثقافي» قضية أبرز من ثنائية الثقافة هنا وهنالك، فثمة فرق بين الحديث عن عرب وأفارقة أو ثقافة ثنائية على هذا الأساس وبين دراسة التنوع الثقافي في بلد باتساع السودان أو نيجيريا أو جنوب أفريقيا... إلخ.

٥ ـ آليات حلّ الصراع

أصبحت آليات المحافظة على السلام، آليات عالمية بامتياز، برزت في الشرق الأوسط والبلقان وأخيراً في بعض أنحاء أفريقيا. وهي تبدأ بلجان الوساطة والمصالحة، أو مؤتمرات التفاوض الإقليمية (الإيغاد في شرق أفريقيا ــ الشرق أوسطية... إلخ) أو بقوات حفظ السلام من قبل الأمم المتحدة أو تحالف دولي (الولايات المتحدة والحلف الأطلسي). ويمكننا أن نلاحظ أن دور تنظيمات مثل الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقي، لم يبرز كثيراً بين أدوار حفظ السلام إلا بقدر تحالفها مع عناصر دولية أو عناصر العولمة العسكرية الأخرى. وهو أمر قد يكون محل دراسة للجانب الإيجابي والسلبي فيه، ولكنه بوجه عام محكوم بقيم سياسية دولية جديدة تبدأ بعالمية «حقوق الإنسان» والدفاعات عنها مروراً «بالتدخلية» «والسيادة المحدودة» والحد من دور الدولة الوطنية... إلخ، وتفرض آليات العولمة الأمريكية أو عبر الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي تعاملات خاصة في هذه المجالات، تجعل التنظيم الإقليمي الفرعي (Sub Region) ذا أولوية أحياناً كثيرة على التنظيم الإقليمي الأم (الجامعة ــ الاتحاد) وذلك خوفاً ــ قائماً في دوائر العولمة ــ من ارتباط الإقليمي بالنزعات القومية أو الجامعة.

وهذه الاعتبارات جميعاً تجعلنا نضع ضمن استراتيجية حلّ المنازعات على المستوى العربي الأفريقي المشترك بعض العوامل الخاصة، يمكن إجمالها للباحثين في الآتي:

أ ــ بحث المتغيرات والتنويعات الثقافية في البلدان الأفريقية والعربية وذلك عند تحليل صراع أو آخر (خريطة الشرق الأوسط الطائفية ــ الخريطة الاجتماعية النيجيرية أو العاجية أو الليبيرية).

ب ــ النظر إلى الصراع بوصفه قضية شاملة وبالتالي النظر إلى الحلول باعتبارها قضية متكاملة تشمل النظر إلى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي قبل النظر إلى مجرد الأعمال العدوانية مثل حالة دارفور.

ج ــ النظر إلى «الآلية» بوصفها جهازاً لإدارة أشكال التعاون الإقليمي والدولي وليس جهازاً دولياً في ذاته تثير تكاليفه عدم الرغبة في إقامته وذلك اعتباراً لما ذكرناه عن تعدد أشكال التدخل الدولية التي تفرض نفسها على أيّ صراع.

د ــ اعتبار «مجلس الأمن والسلام» الأفريقي، قاعدة التنسيق الأساسية للعمل الأفريقي للاستقرار والتنمية بحيث قد ينظر في نقل دورية القمة إلى هذا المجلس بدل التصميم على «القمم» نصف السنوية والسنوية من دون فعالية، فإذا نظرنا إلى المجلس بهذه الأهمية فإنه يمكن تطويره ليصبح في وضع «مجلس الأمن القومي» لبعض الدول، كما تتوسع مهامه في النظر إلى القضايا الاستراتيجية (اقتصاد ــ علاقات دولية) وعندئذ تصبح العلاقات العربية الأفريقية واستراتيجية تفعيلها ضمن مهام هذا المجلس وليست القمم الشكلية.

خلاصـــة

لو أن المنطقتين العربية والأفريقية أرادتا أن تعاودا السعي إلى إحياء تعاون عربي أفريقي فعال، فإنّهما لا بُدَّ أن تقررا وضع خطوط استراتيجية جديدة، قد تساعد مؤسسة علمية مشتركة في تقديم الدراسات الأساسية لها. وفي هذا الصدد فإنها سوف تعالج المسائل التالية:

١ ــ المتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تتطلب تجاوز الحساسيات الناشئة من الهويات القديمة، (الكبرى والمحلية) لمواجهة الآثار الناتجة من الوزن الجديد للأقلمة في مواجهة العولمة، بل واعتبارات توجه البعض إلى خارج الإقليم العربي أو الأفريقي نفسه سعياً وراء المصالح القطرية أو الطبقية.

٢ ــ إن دراسة معظم الصراعات الكبرى في القارة في العقود الأخيرة لا تثبت وزناً يذكر لمشكلات التداخل أو النزاعات العربية الأفريقية بقدر ما تتصل بمدى التدهور في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وشكل الحكم، ثمّ الأثر الأكبر للمؤثرات الخارجية والمصالح العالمية الجديدة.

٣ ــ يمكن أن نستخلص من حالات الصراع القائمة والرغبة في المنطقتين لتحقيق السلام والتنمية أن يعاد النظر في حجم وتعقد مؤسسات التعاون العربي الأفريقي، وأن ندرس بجدية أشكال التعاون الأخرى القائمة بين بلدان الجنوب لمحاولة توسيع دائرة التعاون في محاولة لاختراق النظام العالمي بشكل مناسب (تجارب الصين واليابان). وهنا يتطلب

الأمر دراسة وضع المنظمات الإقليمية القائمة في القارة والحد من تأثيرها في التنظيمات الجامعة ولا بُدَّ من وضع أجندة موسعة من قبل قيادة الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية لمؤسسات تعرف بمجلس الأمن القومي المشترك، واعتبار مثل هذا التشكيل مهمة شاملة ومتكاملة ليس لإجراءات التداخل وآلياته فقط ولكن للعمل في مجال دعم «الأمن القومي» في المجموعتين بمفهومه الشامل وليس العسكري (متابعة للمشاكل الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ العسكرية ــ السياسية) ■

المراجع

١ ــ العربية

ألفريد نهيما. **قضايا السلم المنشود في أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة**. ترجمة مصطفى مجدي الجمال. [القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية]، ٢٠٠٥.

حلمي شعراوي. **أفارقة وعرب في مهب الريح**. القاهرة: دار الأمين، [٢٠٠٥].

سمير حسني. «تقرير عن اجتماع خبراء التعاون العربي الأفريقي.» (الجامعة العربية؛ الاتحاد الأفريقي، القاهرة، ٢٠٠٤).

عبد الملك عودة. «التعاون العربي الأفريقي في العشرين عاماً الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخي.» في: إجلال رأفت (محرر). **العلاقات العربية الأفريقية**. القاهرة: جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

٢ ــ الأجنبية

African Union. «Africa, Our Common Destiny: Guideline Document.» (Prepared by the Commission of the African Union, Addis Ababa, May 2004).

Ali Mazrui. «Conflict in Africa: An Overview Background Paper.» (Council for the Development of Social Science Research in *Africa* (Codesria), Dakar, 2004).

Mohamed Omer Beshir. *Terramedia, Themes in Afro-Arab Relations*. London: Ithaca Press; Khartoum: Institue of African and Asian Studies, University of Khartoum, 1982.